إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر

Food security issue and achieving self-sufficiency in Algeria

جناد مباركة[1]

[1]أستاذة محاضرة"ب"، مخبر تقييم سوق رؤوس الأموال الجزائرية وآفاق تطويرها في ظل العولمة،جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر، mbarka.djennad@univ-setif.dz.

تاريخ الاستلام: 03-12-2022 تاريخ القبول: 16-12-2022 تاريخ النشر: 06-02-2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضّوء على موضوع الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالجزائر؛ على اعتبار أن السِّيادة الغذائية في الوقت الراهن تُعد هدفًا استراتيجيًّا للدول، نظرًا للأوضاع المتقلبة التي يعيشها العالم ككل، والتي تستدعي الاعتماد على القُدُرات الذاتية للدول لضمان أمنها الغذائي واستقرارها على كل الأصعدة. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، كان أهمها تَصَدُّر الجزائر لقائمة الدول الإفريقية في مجال الأمن الغذائي لعام(2021) ؛ رغم كل التحديات التي تواجهها، ما يتطلب منها العمل بجدية للحفاظ على هذه المكانة من جهة، والمضي قُدمًا لتحسينها والارتقاء بها إلى الاكتفاء الذاتي الكامل من جهةٍ أخرى.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي؛ الفجوة الغذائية؛ الاكتفاء الذاتي؛ التنمية الزراعية.

تصنيف JEL : Q18؛O13.

Abstract:

This study aims to shed light on the subject of food security and achieving self-sufficiency in Algeria; given thatcurrently, food sovereignty is a strategic goal for countries, due to the volatile conditions in the whole world, which evoke the need to rely on the countries self-capacities, in order to ensure their food security and stability at all levels. The study concluded many results, the most important of which was that Algeria topped African countries in termsof food security for the year (2021), despite all the challenges it faces.This requires Algeria to work seriously to maintain this ranking on one hand, and move forward to improve seeking complete self-sufficiency on the other hand.

Keywords: Food security;Food gap;Self-sufficiency; Agricultural development.

Jel Classification Codes: Q18; O13.

المؤلف المرسل: جناد مباركة، الإيميل: mbarka.djennad@univ-setif.dz.

1. مقدمة:

إنّ الحقَّ في الغذاء مكفولٌ من قِبل القانون الدولي، والذي تم الاعتراف به سنة 2008 كعنصرٍ أساسي من عناصر الحل المستدام لأزمة الأمن الغذائي العالمي التي نجمت عن ارتفاع أسعار الأغذية؛ حيث أصبح **الأمن الغذائي** حديث العام والخاص بوصفه أحد أهم الملفات الاقتصادية الراهنة.

لقد حفزت الأزمات التي يعيشها العالم مؤخرًا الكثير من الدول وخاصة العربية منها، وعلى رأسها الجزائر على تعزيز استقلالها وسيادتها الغذائية لمواجهة النقص المتوقع في إمدادات الغذاء وخاصة القمح؛ حيث أن التحديات الحالية تجعل السيادة الغذائية شبه مستحيلة، مع إمكانيةتحقيقها على مراحل، ومن خلال جملة من الاستثمارات والتحفيزات التي تصب كلها في هذا التوجه.

وعلى الرغم مما سبق، فقد حققت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيًّا في مجال الأمن الغذائي في آخر تصنيف لبرنامج الأغذية العالمي،والذي وضعها في الخانة الزرقاء ما يجعلها في نفس المستوى مع أقوى دول العالم. و يرجع الفضل في ذلك إلى دور الزراعة في دعم اقتصاد الدولة الباحثة في الفترة الأخيرة عن فرص جديدة لتنويع مداخيلها؛ حيث أصبحت الزراعة والصناعات الغذائية مصنفة كأولوية استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم، فإن الاشكالية التي سيتم معالجتها في هذه الورقة البحثية تتمحور حول السؤال التالي:

"ماهو واقع الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر؟"

فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

- تُؤدّي الزراعة دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؛
- تسعى الجزائر لتحقيق سيادتها الغذائية على الرغم من التحديات التي تواجهها.

أهداف الدراسة:تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر؛ حيث أن دراسة وتحليل هذا الموضوعمن مختلف جوانبه سيساعد في إيجاد حلول واقعية وعاجلة، ومحاولة التحكم في المشكلات الناجمة عن عدم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

منهجية الدراسة: تماشيًا مع طبيعة هذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لاستعراض الجانب النظري لمفهوم الأمن الغذائي وأهم المفاهيم المرتبطة به؛ من خلال ما تم جمعه من المراجع المتخصصة في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، فتم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل واقع الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر ومختلف الجهود المبذولة لتحقيق ذلك.

2.ماهية الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المتعلقة به:

1.2 نشأة وتطور مفهوم الأمن الغذائي:

عَرَف مفهوم **"الأمن الغذائي"** في الثلاثين سنة الماضية العديد من التطورات والتي تعكس التغيرات في التفكير بشكلٍ عام، حيث ظهر المصطلح لأول مرة سنة 1974، عندما عرّفه مؤتمر الأغذية العالمي من خلال التركيز على الإمدادات الغذائية؛ التي تضمن توافر واستقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية على المستويين الدولي والوطني، على أنه: "التوافر في جميع الأوقات على الإمدادات الكافية من المواد الغذائية الأساسية، لاستيعاب التوسع المطرد في استهلاك الغذاء وموازنة التقلبات في الإنتاج والأسعار " (FAO, 2006, p. 1).

فقد ارتفعت أسعار الأغذية بشكل حاد في تلك الفترة، وانتشرت المخاوف حيال أثر اضطراب الأسواق على الجوع في العالم ككل؛ على اعتبار أن الجوع ينتج أساسًا عن عدم استقرار الأسعار الدولية ونقص الإمدادات الغذائية على المستوى العالمي.

وفي سنة 1983 ركزت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) على تحليل إمكانية الوصول إلى الغذاء، مما أدى إلى تعريف **"الأمن الغذائي"** بالاستناد إلى التوازن بين جانبي العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي، كما يلي:"ضمان حصول جميع الأشخاص في جميع الأوقات على إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجون إليها".

في حين عرفه البنكالدولي للأمن الغذائي بأنه: "وصول الأشخاص جميعهم وفي كل الأوقات إلى الأغذية الكافية لحياة مفعمة بالنشاط والصحة". (فريق الخبراء رفيع المستوى، 2021، الصفحات 6-7)أما تقرير البنك الدولي عن الفقر والجوع الصادر سنة 1986 فركز على الديناميات الزمنية **لانعدام الأمن الغذائي؛** حيث عرض التقرير الفرق بين انعدام الأمن الغذائي المزمن، المرتبط بمشكلات الفقر المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل، وانعدام الأمن الغذائي العابر، الذي شمل فترات من الضغط المكثف الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو الصراعات المختلفة(FAO, 2006, p. 1).

هذا وقد استمر تحديث تعريف الأمن الغذائي في عام 1996،ليشمل الأبعاد التغذوية والثقافية وإضافة كلمة "اجتماعي" في التقرير الصادر عن المنظمة حول **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2001**وبذلك أصبح التعريف التالي هو الأكثر استخدامًا وموثوقية حتى الآن، والذي مفاده: "يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس وفي جميع الأوقات بفرص الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى غذاء كاف ومأمون ومغذ يفي باحتياجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم لحياة موفورة النشاط والصحة" (فريق الخبراء رفيع المستوى، 2021، صفحة 7).

وهو تقريبا التعريف ذاته الوارد في المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية **EIU**والذي يعرف الأمن الغذائي على أنه: "قدرة الناس في كافة الأوقات على الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية"(علي مكيد و فريدة بن عياد، 2017، صفحة 2).

أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فتصطلح على أن الأمن الغذائي يعني: "أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي فيها الميزة النسبية لتلك

الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد، ومقومات وأن تكون هذه المنتجات قادرة على منافسة المنتوج الأجنبي، وأن تكون لها صادرات بما فيها الزراعية تحقق دخلا من العملات الأجنبية، ما يسمح لها باستيراد المواد الغذائية التي ليست لها ميزة نسبية في إنتاجها، وأن توفر ما يكفي الفرد كمًّا ونوعا من الغذاء؛ بما يضمن له الصحة والنشاط وذلك مع مراعاة عدالة توزيعه لكل الأفراد، وخاصة أصحاب الدخل المحدود، وأن تحقق في الوقت ذاته المخزون الكافي منه بما لا يقل عن ثلاثة أشهر كاملة لمواجهة الظروف الطارئة وغير العادية" (مفتاح صالح ورحال فاطمة، 2013، صفحة 461).

هذا ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي، **المطلق** و**النسبي**:

- يعني الأمن الغذائي المطلق إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو مطابق لمفهوم **الاكتفاء الذاتي الكامل**، كما يعرف أيضا **بالأمن الغذائي الذاتي**(بن يزة، 2018، صفحة 15)؛
- في حين يعني الأمن الغذائي النسبي قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام(بن فليس، 2021، صفحة 241).

2.2 أبعاد الأمن الغذائي:

للأمن الغذائي عدد منالأبعاد الأساسية هي:

- **توافر الأغذية FoodAvailability:** يُعد التوافر بعدًا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمرٌ ضروري، ولكنه غير كافٍ، كما أنه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبةللأفراد. وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي (علي مكيد و فريدة بن عياد، 2017، صفحة 2).
- **الوصول إلى الغذاء FoodAccess:** يُعبر عنه أيضا **بالحصول على الغذاء**، ويستند هذا البعد على ركيزتين هماالوصول الاقتصادي والوصول المادي، يتحدد الوصول الاقتصادي من خلال كل من الدخل المتاح، أسعار الأغذية، توفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه، في حين يحدد الوصول المادي من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما فيها الطرقات، الموانئ، السكك الحديدية، مرافق تخزين الأغذية، وما إلى ذلك من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وغيرها (بن يزة، 2018، صفحة 18).
- **الاستقرار Stability**: ويعني قدرة الدولة، المجتمع والأفراد على مواجهة الأزمات التي قد تحدث في نظام السلسلة الغذائية؛ سواء كانت ناجمة عن الكوارث الطبيعية، كتغير المناخ والزلازل أو تلك التي تكون من صنع الإنسان كالحروب والأزمات الإقتصادية (Wen Peng and Elliot M Berry, 2019, p. 2).فحتى يتحقق الأمن

الغذائي للأفراد أو الأسر فإنه يجب أن يكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات دون خطر فقدان الوصول إلى الغذاء، وبذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد التوافر وبعد الوصول إلى الغذاء معا (علي مكيد و فريدة بن عياد، 2017، صفحة 2).

- **استخدام الأغذية Fooduse:** ويعني الاستخدام المرضي للغذاء من قبل الأفراد والذي لا يتعارض مع الحفاظ علىالصحة ويخلو من مشكلات النظافة كالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي ومختلف الخدمات الطبية وغيرها، (Maetz, 2013, p. 2) بمعنى التمتع بنمط غذائي مناسب يعمل على تلبية كل الاحياجات الفيسيولوجية للأفراد، ويحقق حالة من الرفاه التغذوي.
- **صفة الفاعلAgency:**أفرادأو مجموعات يتمتعون بقدرة التصرف بشكل مستقل لاختيار ما يأكلونه، والأغذية التي ينتجونها، وكيفية إنتاجها، تجهيزها، وتوزيعها، إلى جانب المشاركة في العمليات السياساتية التي تحدد النظم الغذائية. وتتطلب حماية صفة الفاعل نظمًا اجتماعية وسياسية تنهض بهياكل الحوكمة التي تمكن من تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.
- **الاستدامة Sustainability**

:ويشملبعدالاستدامةممارساتخاصةبالنظمالغذائيةوالتيتساهمفيإعادةتجديدالنظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل مع مراعاة ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية للأجيال الحالية، والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الغذائية للأجيال المستقبلية. (فريق الخبراء رفيع المستوى، 2021، صفحة 10)

ومن أجل الحصول على صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد معين من الضروري تحليل هذه الأبعاد تحليلا شاملا. (علي مكيد و فريدة بن عياد، 2017، صفحة 2)

والشكل رقم (1) يوضح هذه الأبعاد بما يتوافق مع التعريف الحالي للأمن الغذائي كما يلي:

الشكل رقم (1): أبعاد الأمن الغذائي وفق التعريف الحالي له

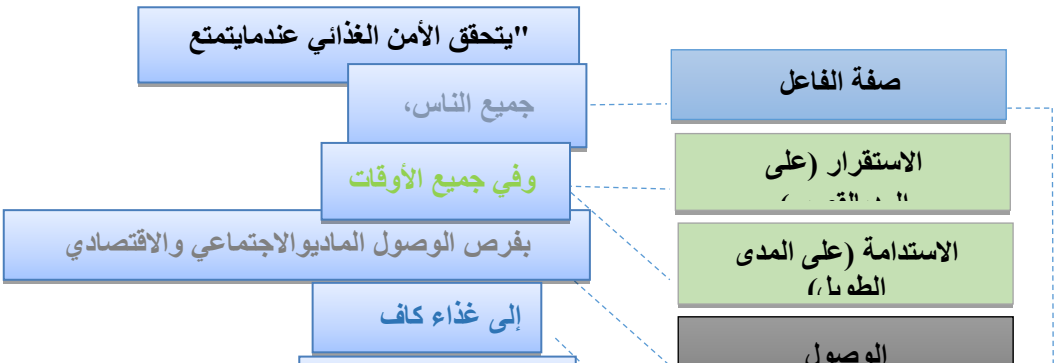

المصدر:(فريق الخبراء رفيع المستوى، 2021، صفحة 10)

3.2 العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي:

يتأثر الأمن الغذائي للدول بجملة من العوامل يمكن حصرها فيما يلي(عبد القادر شويرفات وفارس فوضيل، 2016، الصفحات 432-434):

- **العوامل الديموغرافية:** يُعد التزايد السكاني من أبرز العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي، فهو يشكل ضغطًا على الموارد الطبيعية، مما ينعكس بأشكال سلبية متعددة؛ كالجفاف، التلوث، أزمة الطاقة، قلة الغذاء، ارتفاع الأسعار والمجاعة، كما أن هذه الزيادة في عدد السكان تستدعي بالضرورة الزيادة في الإنتاج الفلاحي لتلبية احتياجاتهم من الغذاء.
- **العوامل التكنولوجية:** وهي التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الفلاحية، والتي عرفتها الفاو على أنها: "تقنية تَستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة"؛ حيث أن البحث العلمي في مجال الزراعة يهدف إلى تحسين الإنتاج الفلاحي واختيار طرائق الإنتاج الأفضل والأكثر اقتصادًا بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته، كما يفتح لها آفاقا جديدة لكشف مصادر غذائية متنوعة، واعتماد منتجات ذات مواصفات وراثية جديدة وزيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنواع النباتية. وهذا ما تفتقر إليه الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي نظرًا لمحدودية تطبيق الأساليب الفلاحية الحديثة بها.
- **العوامل السياسية:** حيث يؤثر تدهور الأوضاع السياسية وما يرتبط بها من مشكلات في أي دولة بدرجة كبيرة على الوضع الغذائي بها.
- **العوامل المناخية:** يرتبطالإنتاج الفلاحي للدول بالظروف الجوية السائدة بها من أمطار وحرارة وغيرها، فأي تقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية كإتلاف المحاصيل الفلاحية؛ خاصة مع مشكلة التغير المناخي الناتج عن الاحتباس الحراري والذي شكل مخاوف كبيرة في الآونة الأخيرة، وذلك لما يترتب عنه من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية يكون لها تأثير سلبي على استقرار الدول؛ خاصة التي تعتمد على الاستيراد في تحقيق أمنها الغذائي.

- **صناعة الوقود الحيوي:** نظرًا لعدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار النفط والتأثيرات السلبية للانبعاثات السامة من الوقود الأحفوري على البيئة والمناخ، توجه الاهتمام بالطاقة نحو بديل آخر وهو الطاقة الحيوية التي يعتمد في إنتاجها على المواد الفلاحة،مما يؤدي إلى إنخفاض المعروض من هذه المواد للحاجيات الغذائية؛ الأمر الذي يتسبب في رفع أسعارها في السوق العالمية، والتسبب في أزمة نقص في الغذاء للعديد من الأفراد خاصة منخفضي ومحدودي الدخل.
- **العوامل المادية والمالية:** يتأثر كل من الإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي تأثرًا مباشرا بمدى توافر الموارد المادية والمالية والمائية، لذلك يُنتظر من الدول التي تعطي أهمية استراتيجية للقطاع الفلاحي وتوفر له إمكانيات مالية هائلة أن توفر الغذاء محليا لمواطنيها، كما يلعب التطور الهائل في استغلال الأساليب المستخدمة في القطاع الفلاحي دورا هاما في الرفع من إنتاجيتها، وبذلك يتحقق الأمن الغذائي لهذه الدول.

4.2 مقومات الأمن الغذائي:

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع كان توفير الدعامة الأساسية له والمتمثلة في المقومات التالية(محمد الفضل يحياوي و عمر يحياوي، 2020، صفحة 14):

- **المقومات الإنتاجية:** وتشمل العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الغذاء، وتضم الموارد الطبيعية وغيرها.
- **مقومات القدرة الشرائية:** تعبر القدرة الشرائية عن المقدرة المالية للفرد على شراء الغذاء، وهنا تظهر أهمية توفير فرص العمل التي يحصل منها الأفراد على الدخل الكافي الذي يمكن من القدرة الشرائية وعلى هذا الأساس فإن وضع السياسة الغذائية للبلد يتم بالربط بين سایاسات سوق الغذاء وسوق العمل.

5.2 شروط توافر الأمن الغذائي:

يتعزز توافر الأمن الغذائي للدول بالعديد من العوامل، والتي يمكن إيجازها في الآتي(خلالفة، 2015، الصفحات 18-20):

- **المساحةالوافرة:** يساهم توفر المساحة الصالحة للزراعة في زيادة المحاصيل الزراعية والتي بدورها تمكن من رفع مستويات الغذاء داخل الدول، مما يسمح بإشباع حاجيات مواطنيها من الغذاء ويقلل من وارداتها للسلع الغذائية، بل ويرفع أيضًا من صادراتها. وبهذا الشأن فإن العديد من تقارير المنظمة العالمية للغذاء**FAO**تؤكد على استثمار الأراضي الصالحة، فقد أشارت في دراسة أجرتها حول العالم العربي أنه لو تم استثمار الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب كافة في السودان وحده لأمكن إنتاج 96 مليون طن منها، وبذلك يحقق الوطن العربي ما يصل إلى 7 ملايين طن من الحبوب كفائض سنويا؛ الأمر الذي يجعل نصيب الفرد العربي من الحبوب يتجاوز نظيره الأمريكي.

- **الموارد المائية:** تعد المياه من أهم العوامل الرئيسية لإنتاج الغذاء، فأينما تتوفر المياه توجد الحياة، لذلك ينبغي اتباع استراتيجيات فعالة للحافظ على المياه كإقامة السدود السطحية لحصد مياه الأمطار لاستخدامها في سنوات الجفاف، وتقوية البنى المؤسساتية لإدارة المياه، وذلك بإعداد البحوث والدراسات من أجل ترشيد استخدام المياه لرفع المردود الاقتصادي.
- **رؤوس الأموال:** تتوقف زيادة الطاقة الإنتاجية من المواد الغذائية على توفر الاستثمارات اللازمة لتمويل التنمية الزراعية، فمن غيرها يتعذر وضع الموارد الزراعية المتاحة في الموضع الأمثل للاستثمار. وبذلك يجب العمل على توفير الاستثمارات اللازمة لتأمين مدخلات الإنتاج الزراعي من أسمدة، مكننة، مبيدات وبذور، بالإضافة إلى تطوير البنى التحتية المختلفة.
- **غياب إرادة النخب الحاكمة في تجاوز نقص الغذاء:** تقف النخبة الحاكمة في معظم الدول العربية عاجزة عن وضع استراتيجية واضحة للقضاء أو التقليل من حدة وتبعات مشكل النقص الكبير في الغذاء الذي تعاني شعوبها والذي يفترض أن يكون من أولوياتها، وذلك نظرا إلى غياب الإرادة الحقيقية لحل هذا المشكل بجدية، والذي يعود أساسًا إلى عدم كفاءة هذه النخبة والتكاسل في التعامل مع الموضوع على حد سواء.

6.2بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي:

- **الاكتفاء الذاتي:** تجدر الإشارة هنا أن هناك من يخلط بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، إلا أنه على خلاف الأمن الغذائي فإن الاكتفاء الذاتي يعني قدرة أي بلد على القيام بالحاجات الغذائية الأساسية لكل السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليًّا، بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية، التي يقصد بها قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد نفسه، ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي وفق العلاقة التالية:

الاكتفاء الذاتي = الإنتاج الوطني|المتاح من الغذاء *100

وهذا وما يوضح أن مفهوم الاكتفاء الذاتي أضيق من مفهوم الأمن الغذائي؛ حيث يسعى الأول إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد، في حين يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، كما أن الاكتفاء الذاتي لا يعد ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو **مفهوم سياسي** أكثر من كونه مفهومًا اقتصاديًّا(بن يزة، 2018، الصفحات 19-20).

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مفهوم الاكتفاء الذاتيعبارة عن مقياس يعتمد في حسابه على الكميات دون القيم، وبذلك فهو لا يتأثر بالأسعار وتقلباتها. ومن هذا المنطلق فإن نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي تعطي انطباعًا أكثر واقعية عن حالة الغذاء على المستوى

الوطني كونها تعبر عن حالة الغذاء على المستوى الوطني فهي تعكس قدرة الإنتاج على مواجهة متطلبات الاستهلاك(عبد الله مضحي وآخرون، 2012، صفحة 132).

تعطي معدلات الاكتفاء الذاتي الغذائي انطباعًا أكثر واقعية عن حالة الغذاء على المستوى الوطني، فهي تعكس قدرة الإنتاج على مواجهة متطلبات الاستهلاك، ويشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي خطرًا على الأمن الغذائي الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن الوطني من منظوره الاقتصادي (سلامي أسماء وسلامي أحمد ، 2020، صفحة 159).

- **الفجوة الغذائية:** تُعبر الفجوة الغذائية على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، وتقيس مدى تفاقم المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، والتي تتحدد بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا؛ حيث كلما زاد هذا الفرق دل ذلك على عجز الاقتصاد عن الوفاء باحتياجات الغذاء، مما يعني تراجع أوضاع الأمن الغذائي. أي أنها تمثل صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، بمعنى الفرق بين الكميات المنتجة محليا والكميات اللازمة للاستهلاك المحلي، علما أن مقدار العجز يؤمن عن طريق الاستيراد من الخارج(سلامي، 2017، صفحة 16).

ويعبر عنها بالعلاقة التالية(بن يزة، 2018، صفحة 19):

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي -الإنتاج الغذائي المحلي.

والفجوة الغذائية على نوعين هما(سلامي، 2017، صفحة 16):

- **الفجوة الغذائية الظاهرية:** وتمثل القيمة الصافية التي يتم استيرادها لسد احتياجات البلد من الغذاء؛
- **الفجوة الغذائية الحقيقية أو المعيارية:** تعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعا،فهي تمثل الفرق بين المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية والسعرات الحرارية الفعلية.

7.2 أهمية الأمن الغذائي:

لفت القرآنالكريم أنظار البشرية إلى أهمية الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وجعله عنوانا للحياة السعيدة فالله سبحانه وتعالى عندما أدخل سيدنا آدم الجنة خاطبه بقوله في سورة طه: **"إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى (118) وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى(119) "**. كما تم ربطه بالأمن والاستقرار السياسي؛ حيث يتجلى ذلك المعنى في سورة قريش بامتنان الله عز وجل على قريش بما أفاء عليهم من نعمة الأمن الغذائي في قوله تعالى: **"الذي أطعمهم من جوع"** ونعمة الأمن والاستقرار السياسي بقوله: **" وآمنهم من خوف"** وجعل ذلك من النعم العظيمة التي تستحق الشكر والعبادة لله عز وجل، ولا يجوز أن تقابل بالنكران(عمراني، 2012، صفحة 112).

هذا وتبرز الأهمية البالغةللأمن الغذائي بالنسبة لكل من الأفراد، المجتمعات والحكومات في النقاط التالية (السفياني، 2020، الصفحات 1378-1380):

- يُعد توفير الغذاء الركيزة الرئيسية للأمن الغذائي، ففيه حفظ للنفس البشرية التي جاء الشرع بوجوب المحافظة عليها، ونهى عن التعدي عليها؛حيث قال تعالى في سورة

الأنعام:**"ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون (151)"**؛

- يحفظ الأمن الغذائي الناس من الجوع والفقر الذي انتشر في كثير من بقاع الأرض، وأصبحت المجاعات ظاهرة ملاحظة في هذا الزمن تهدد العالم وبالخصوص العالم الإسلامي، نتيجة الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية فهناك أكثر من 20 مليون إنسانأغلبهم من دول إسلامية وعربية، مهددون بالموت جوعًا بسبب نقص الغذاء؛
- للأمن الغذائي دورٌكبير في أمن المجتمع واستقراره، فالمجتمع الذي ينتشر فيه الخوف الغذائي يكون عرضة لعدم الاستقرار، وتفشي السرقات والجرائم، والتعدي على الممتلكات، الأمر الذي يظهر جليًّا في الواقع؛ حيث يوجد ارتباطٌ وثيق بين الفقر والجوع وفقد الأمن الغذائي، وبين انتشار الجريمة وغياب الأمن والاستقرار، فكلما فقد الأمن الغذائي زاد معدل الجريمة وضعف الاستقرار الاجتماعي؛
- أن تحقيق الأمن الغذائي في الدول الإسلامية والعربية يمكنها من الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، فالوصول إلى الاكتفاء الذاتي الكلي أمرٌ يصعب على كثير من الدول تحقيقه؛

وفي السياق ذاته،ربطت العديد من الدراسات انعدام الأمن الغذائي لدى الشعوب بارتفاع خطر الإصابة بالعديد من المشكلات الصحية، وقد وجدت دراسة أن الأشخاص الذين يعانون من مشكلة انعدام الأمن الغذائي قد يكونون أكثر عرضة لخطر الإصابة بالسمنة، كما وجدت دراسة أخرى ارتفاعًا في معدلات إصابة الأشخاص ذوي الدخل المحدود بالأمراض المزمنة، كما يرتبط ارتفاع خطر الإصابة ببعض المشكلاتالصحية كالسمنة لدى الأطفال بحدوث مشكلة انعدام الأمن الغذائي في مجتمعاتهم، وقد يرتفع خطر حدوث مشكلات في النمو والتطور لديهم مقارنة بالأطفال الذين لا يعانون من هذه المشكلة، إضافة إلى ذلك يؤثر كل من قلة توافر الغذاء، وتنوعه، وجودته وكميته تأثيرًا سلبيًّا على الصحة العقلية لدى الأطفال(سلام، 2022، صفحة 75).

3.واقع الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي بالجزائر و الجهود المبذولة لتحقيقه:

سجلت الجزائر العديد من المحطات في مجال تحقيق أمنها الغذائي، وكما هو معلوم فإن منتجات الحبوب تحتل مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي بالجزائر وفي اقتصاد ها الوطني، فخلال الفترتين (2009-2000) و(2017-2010)، احتلت مساحة الحبوب معدلا سنويًّا يبلغ **40%** من المساحة الزراعية المفيدة؛ حيث تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد (2009-2000) بحوالي **3200930 هكتار**(وزارة الفلاحة، 2022). أي أن إنتاج الحبوب في الجزائر يشغل مكانة هامة من حيث الكميات والمساحات الزراعية المخصصة له عبر مختلف ولايات الوطن، كما تحتاج عملية إنتاج الحبوب ظروفًا مناخية خاصة ومساحات واسعة نسبيا مقارنة بالمحاصيل الزراعية الأخرى، مما يسمح للولايات التي تتوفر على هذه الظروف باستغلالها لإنتاج الحبوب(بوعراب رابح و فتح الله مسعودة، 2019، صفحة 442).

والشكل رقم (2) يبين إنتاج الحبوب سنة 2017 بمختلف ولايات الوطن والذي يظهر جليا أنه يتمركز أساسًا في المناطق الشمالية للبلاد:

الشكل رقم (2): إنتاج الحبوب في الجزائر سنة 2017 بمختلف الولايات

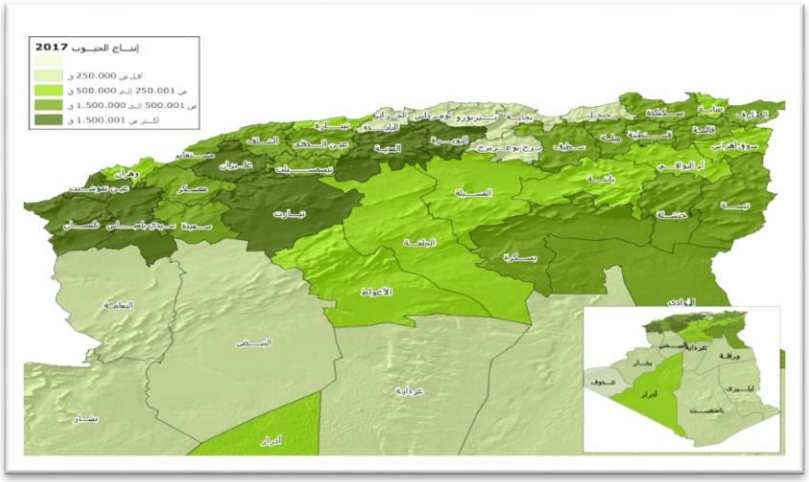

المصدر:(وزارة الفلاحة، 2022)

يتّضح من خلال الشكل (2) أن القمح الصلب والشعير يشغلون حوالي **74 %** من إجمالي مساحة الحبوب. ويُقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة (2010-2017) بنحو 41.2 **مليون قنطار** ، بزيادة قدرها **26%** مقارنة بعقد (2000-2009)؛ حيث قدر معدل الإنتاج بـ: **32.6 مليون قنطار**. ويتكون الإنتاج أساسًا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51%و 29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب للفترة(2010–2017). (وزارة الفلاحة، 2022) والشكل رقم (3) يوضح ذلك بمزيد من التفصيل فيما يلي:

الشكل رقم (3): إنتاج الحبوب في الجزائر خلال 2000-2009 و2010-2017.

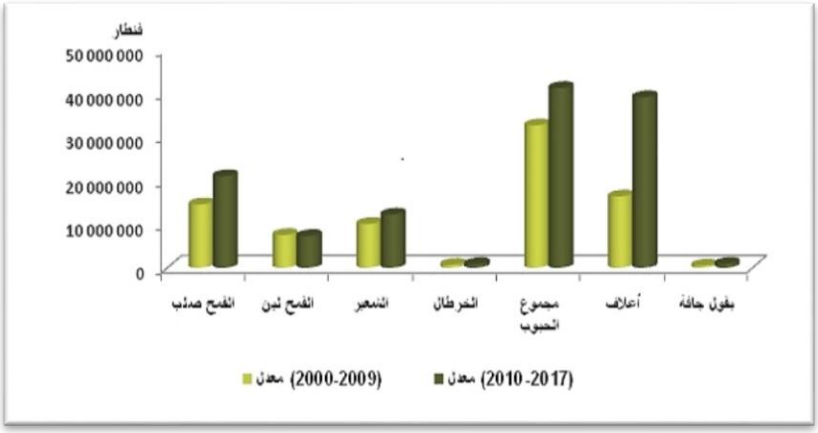

المصدر:(وزارة الفلاحة، 2022)

هذا وقد قدر إنتاج الحبوب لسنة 2018 بـ 60.56 مليون قنطار منها 31.78 مليون قنطار من القمح الصلب على مساحة إجمالية قدرها 3106102 هكتار، في حين قابله 56.25 مليون قنطار سنة 2019 منها 32.08 مليون قنطار تخص القمح الصلب على مساحة إجمالية قدرها 3185647 هكتار (direction des statistiques agricoles & et des systemes d informations, 2019, p. 8).

ومن جهةٍ أخرى سجلت الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) أقل قيمة بـ 243444 طن في سنة 1970 وأعلى قيمة 13823335 طن في سنة 2015 بمتوسط بلغ 5997257 طن سنويا وبانحراف معياري 3424483 طن، وبالتالي فإن درجة التقلب بلغت نحو 57.10 %، والتي تؤشر على تذبذب في قيم هذه المتغيرة. كما بلغ متوسط واردات الحبوب خلال الفترة (1970-2017) ما قيمته 6003391 طن سنويا في المقابل عرفت صادرات الحبوب انخفاضًا حادًّا؛ حيث بلغ متوسط صادرات الحبوب خلال الفترة (1970-2017) ماقيمته 6134 طن سنويا، وهو ما أدى إلى أن تكون نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات من الحبوب ضعيفة جدًّا؛ حيث بلغت النسبة نحو 10% لذلك أصبح تمويل استيراد الحبوب يستنزف جزءًا لا يُستهان به من الدخل الوطني(سلامي أسماء وسلامي أحمد ، 2020، صفحة 158)،فقد انتقلت قيمة واردات الغذاء في الجزائر من مليار دولار في المتوسط سنة 1970 إلى مليارين سنة 1990 و3 ملايير سنة 2003 لتقفز بعد خمس سنوات أي في 2008 إلى 8 ملايير دولار كلها تغطى من عائدات قطاع المحروقات؛ حيث مثلت الواردات الغذائية 20% من مجموع الواردات سنة 2011 مقابل 16% العام 2010(بكدي، 2013، الصفحات 199-203).

أما عن معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) فقد سجلت أقل معدل بـ 11.06% سنة 2000 وأعلى معدل 89.42 % سنة 1970بمتوسط بلغ 34.30 % وبانحراف معياري 16.37 %، مما يعني أن درجة التقلب بلغت نحو 47.72% والتي تؤشر على تذبذب في قيم هذه المتغيرة، كما بلغ معدل الاكتفاء الذاتي في الجزائر 21.23% فقط سنة 2017 وترتب على ذلك اعتبار الجزائر من أكثر الدول استيرادًا للحبوب في العالم(سلامي أسماء وسلامي أحمد ، 2020، صفحة 159).

وهذا يعني أن الجزائر في أحسن الحالات تلجأ للاستيراد بنسبة 60.18% من الحبوب نتيجة عدم مقدرة الإنتاجالفلاحي على تغطية الطلب المحلي مما يدفعها للاستيراد لتغطية العجز، كما سجلت سنة 2008 نسبة 16.02% في حين سجلت خلال سنتي (2015-2014) انخفاضًا محسوسًا وقدرت النسبة بـ 21.65 و21.39% وهذا مؤشر سلبي على وضعية الحبوب تدل على انخفاض الإنتاج المحلي وعجزه، ليتواصل العجز وتسجل سنة 2016 نسبة 18%. أما فيما يتعلق بالقمح فسجلت نسب الاكتفاء الذاتي منه تذبذبا أيضًا؛ حيث كانت أحسن نسبة سنةسنة 2010 بـ 36.82% ثم 2013 بـ 40.62 %، غير أن هذه النسب لا تعبر عن المجهودات المبذولة من طرف الدولة للنهوض بالقطاع وبالأخص محاولة تحقيق اكتفاء ذاتي من مادة القمح. أما أسوء النتائج فسجلت خلال سنة 2008 بـ 16.78% لتأتي بعدها كل من سنة 2015 ثم سنة 2014 بـ 23.81% و24.72% على التوالي، أما سنة 2016 فسجلت

انخفاضًا في نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح؛ حيث سجلت 19.1% مما يعني تراجعًا كبيرًا في النتائج مقارنة بسنة 2013، وهذا ما يزيد من تفاقم المشكلة الغذائية والتبعية الغذائية(سفيان، 2019-2020، الصفحات 54-55).

هذا وقد تحسّنت وفرة المنتجات الزراعية بشكلٍ ملحوظ مؤخرًا، ولا سيما فيما يخص القمح (القمح الصلب والقمح اللين) بنسبة 29%، البقوليات 39 %، الخضروات 184 %، البطاطا 235 %، الحمضيات 115%، التمور 80 %، الحليب 69 %، اللحوم الحمراء 28 %، اللحوم البيضاء 100%والبيض 162%؛حيث ساهم قطاع الفلاحة الذي يحتل المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات بنسبة **12.3**% من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، بزيادة قدرها 1.2% عن عام 1999(وزارة الفلاحة، 2022).

وسعيا منها لتحقيق أمنها الغذائي ومحاولة لرفع التحدي وتذليل العقبات، فقد اتخذت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات وجندت تبعا لذلك عدة جهات وهيئات رسمية وغير رسمية، كما سطرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برامج مكثفة للنهوض بالقطاع الزراعي، وتمثلت هذه الجهود أساسًا في:

1.3 دعم التنمية الزراعية:

وذلك من خلال عدة آليات بدءًا بـ :

- **وضع سلسلة مخططات وطنية للتنمية الفلاحية**: تمثلت أساسًا في **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA(2000-2002)**الذي يهدف لضمان الأمن الغذائي ومرافقة الفاعلين لتنمية قدراتهم الإنتاجية وعصرنة المستثمرات الفلاحية، يليه **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترةPNDAR(2002-2008)** وهو امتداد للمخطط السابق، يهدف إلى بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة في المناطق الريفية المعزولة والمهمشة،وتجدر الإشارة هنا أنقطاع الفلاحة ساهم في تلك الفترة بـ: 10% من الإنتاج الداخلي الخام؛ حيث بلغ معدل نمو القيمة المضافة 5.3%، 20%، 6% على التوالي خلال السنوات 2007، 2008، 2009، في حين بلغ معدل نمو الإنتاج الفلاحي 7.4%، 31.5%، 8.5%، 6.9% على التوالي للسنوات 2007، 2008، 2009، 2010 (بكدي، 2013، الصفحات 208-209).جاء بعد ذلك **برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي** والذي تم تحديدهفي إطار **المخطط الخماسي(2010 – 2014)**، الهادف إلى زيادة الإنتاج المحلي من السلع الاستهلاكية العامة (القمح و الحليب) بتوفير تغطية 75% كمتوسط من متطلبات الحد الأدنى، تحديث القطاع الزراعي من خلال نشر استعمال التكنولوجيا المتقدمة في الزراعة وتحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج المحلي والمعروض من المدخلات والخدمات الزراعية، بالإضافة إلى تعميم وتوسيع شبكات الري الزراعي إلى 1.6 مليون هكتار سنة 2014، ما يقرب من 900.000 هكتار، تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية احتياجات الشتلات والبذور وتنمية المناطق الريفية تنمية متوازنة، ومستدامة(مفتاح صالح ورحال فاطمة، 2013 ، الصفحات 180-181).

- **التركيز على التنمية الريفية:**فالمجتمع الريفي يمثل قوة عمل في مجال الزراعة والإنتاج الزراعي وهي المصدر الأول والتقليدي للثروة، وهي مصدر الحياة للمدينة والدولة ككل(عمرون ، 2017، صفحة 1099)، وبذلك فحجر الزاوية في التنمية الزراعية هو التنمية الريفية.

2.3 استحداث صيغ تمويل للأنشطة الفلاحية و الريفية:

أبرزها ما يسمى **بعقود النجاعة للولايات للفترة (2009 – 2014)**والتي جاءت كأداة للبرنامج الخماسي (2010-2014)؛ حيث تم تخصيص 286 مليار دولار لدعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز مشاريع التنميةالزراعية؛ إذاستحوذت مشاريع التنمية الريفية على 1000مليارد ج. ونتيجة لذلك حققت بعض الولايات مردودًا عاليًا غير مسبوق لبعض المواد الغذائية، في حين عجزت بعض الولايات الأخرى والتي كان معولا عليها في تسجيل نتائج إيجابية؛ حيث عرفت غالبية المنتجات الفلاحية، خاصة منها المصنفة كمنتجات استراتيجية، ارتفاعًا معتبرا خلال سنة 2009 والتي تعد السنة الأولى لتطبيق عقود النجاعة.وفينفسالصددجاء **القرض الرفيق سنة 2008**الذي يُمنح لمدة سنة وهو موجه أساسًا للموالين والفلاحين والصناعيين لاقتناء المدخلات الضرورية للإنتاج، تحصل منتجو الحبوب على أكبر حصة من القيمة الإجمالية لهذه القروض. تلاه سنة 2011 ما يسمى **بقرض التحدي**وهو قرض استثماري مدعم من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، جاء بعده **القرض التعاضدي الريفي.** كما لايفوتنا أن ننوه بعملية**مسح ديون الفلاحين المقدرة بـ 41 مليار دينار** التي تمت في عمليتين الأولى كانت سنة 1999بقيمة 193 مليون دولار(14مليار دينار) على إثر تراجع القطاع الفلاحي سنتي 1999- 1998، والثانية سنة 2008 بقيمة 2.565 مليون دولار (41 مليار دينار)(بكدي، 2013، الصفحات 211-215).

وفي الإطار ذاته أنشىء سنة 1999 **صندوقمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS** ثم سنة 2002 **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC**، واستمرتعمليةدعم القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية على طول الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2006؛ حيث ظهرت سنة 2006 المؤسسة المالية المتخصصة المكلفة بتنفيذ أعمال دعم الدولة لتنمية الفلاحة المقدمة في حسابي التخصيص رقم 067-302 تحت عنوان **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA**(سفيان، 2019-2020، الصفحات 132-133).

كما تجدر الإشارة هنا أن تحقيق الأمن الغذائي يستلزم وجود المياه، هذه الأخيرة التي تعتبر **عمادالأمنالغذائي** وهي السبيل إلى وجود قطاع زراعي مزدهر. والجزائر على غرار الدول الأخرى تبذل جهدًا كبيرا للاستجابة للتزايد المستمر في الاحتياجات إلى المياه، فقد تم حتى الآن استثمار 22.5 مليار دولار أمريكي لتحسين كمية المياه وجودتها على حد سواء، مع اتخاذ تدابير للحفاظ على احتياطات المياه، واستيراد المياه، وبناء محطات جديدة لتنقية المياه، وتوسيع نطاق نظم الري مع جعلها في الوقت نفسه أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة. وقد ناشدت وزارة الفلاحة المشتغلين بالزراعة في المناطق النائية، أن يستثمروا في

الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة لأغراض الري بهدف استصلاح الأراضي القاحلة والاستفادة منها (عمراني، 2012، الصفحات 117-118).

وفي إطار تنفيذ خارطة الطريق (2020 – 2024) ارتأت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بالتعاون مع الغرفة الوطنية للفلاحة والصندوق الوطني للتعاون الفلاحيإطلاق الإحصاء الوطني للمستثمرات الفلاحية والثروة الحيوانية، وذلك تحت شعار **معا من أجل معرفة أحسن ومرافقة أنجع مستقبل غذائنا بأيدينا: إصغاء، إحصاء، إرتقاء،** وهو الثالث من نوعه والذي يعد فرصة للإصغاء المباشر لإنشغالات الفلاحين وتطلعاتهم والإجابة على تساؤلاتهم، كما يسمح بمعرفة أحسن لواقع الفلاحة بتحيين المعطيات حسب كل بلدية وكل ولاية، بما يحسن من اتخاذ القرار وتوجيه وتحديد سياسات القطاع بما يخدم الفلاح ومختلف الفاعلين في القطاع ووضع مؤشرات فلاحية في إطار أهداف التنمية المستدامة(وزارة الفلاحة، 2022).

وفي آخر تصنيف لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة لسنة 2021حسب ما جاء في **حصة الفوروم الإقتصادي** للأستاذ **مولود حشلاف** بقناة البلاد**حققت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا في مجال الأمن الغذائي؛** حيث وضعها هذا الإنجاز في الخانة الزرقاء مما يجعلها في نفس المستوى مع أقوى دول العالم. كما صنف نفس التقرير الجزائر ضمن فئة البلدان التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية عن 2.5% من العدد الإجمالي للسكان ما بين 2018 و2020.وبهذا الشأن وصف الخبراء هذا التصنيف بأنه إنجاز كبير يرجع الفضل فيه إلى دور الزراعة في دعم اقتصاد البلاد الباحث في الفترة الأخيرة عن فرص جديدة لتنويع مداخيل الدولة؛ حيث ركزت الجزائر مؤخرا نظرا لعدة أسباب أهمها جائحة كورونا وما ترتب عنها من أزمة عالمية تلتها الحرب الروسية على أوكرانيا، على قدراتها الذاتية وبسرعة لأن كل المقومات متوفرة من مناخ وأراضي وغيرها، على عكس السنوات الماضية أين كان أمنها الغذائي مرتبطا بجملة من العقود مع الدول الأجنبية التي تضمن لها مختلف الإمدادات الغذائية.

وفي هذا السياق تُراهن الجزائر على تشجيع الفلاحة الذكية لتعزيز الأمن الغذائي من خلال إعطاء أهمية كبيرة للبحث العلمي المتخصص في الزراعة وتحفيز الشباب على الانخراط في البرامج ذات الطابع الفلاحي. وفي ظل استمرار الجدل حول ارتفاع أسعار المواد الغذائية تصب الاستراتيجية الاقتصادية في سياق **دعم الفلاحة المحلية لا سيما في المناطق الصحراوية** مع تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع مصغرة لتوفير المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها المواطن يوميًّا. وبين ذلك وذاك تمضي الجزائر بخطى ثابتة نحو تعزيز أمنها الغذائي والارتقاء إلى الاكتفاء الذاتي الشامل.

4.خاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية بالدراسة والتحليل موضوع الأمن الغذائي وتحقيق الإكتفاء الذاتي بالجزائر حيث استهلت بتقديم الخلفية النظرية للأمن الغذائي بدءًا بنشأة وتطور هذا المفهوم، أبعاده، العوامل المؤثرة فيه، مقوماته، شروط توافره، بالاضافة إلى المفاهيم المرتبطة به، وأخيرا إبراز أهميته، ليتم بعد ذلك تقديم لمحة عن واقع الأمن الغذائي وتحقيق

الاكتفاء الذاتي بالجزائر وعرض مختلف الجهود المبذولة في إطار سعيها لتحقيق أمنها الغذائي، ومن خلال ما تم عرضه فقد تم التوصل إلى العديد من النتائج كان أهمها:

- يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس وفي جميع الأوقات بفرص الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى غذاء كاف ومأمون ومغذ يفي باحتياجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم لحياة موفورة النشاط والصحة؛
- للحصول على صورة دقيقة وشاملة عن حالة الأمن الغذائي في بلد معين من الضرورة بمكان تحليل أبعاده تحليلا شاملا والمتمثلة في بُعد التوافر، الوصول إلى الغذاء، الاستقرار، الاستخدام، صفة الفاعل والاستدامة؛
- يتأثر الأمن الغذائي بجملة من العوامل، الديموغرافية منها والسياسية والمناخية وغيرها والتي يمكن أن تكون عائقا حقيقيا في وجه تحقيق الدول للأمن الغذائي لشعوبها؛
- للأمن الغذائي دورٌكبير في أمن المجتمع واستقراره، حيث يوجد ارتباطٌ وثيق بين الفقر والجوع وفقد الأمن الغذائي، وبين انتشار الجريمة وغياب الأمن والاستقرار ؛
- تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي الجزائري مما استدعى الاهتمام بقطاع الزراعة الذي يؤدّيبذلك دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر؛
- بذلت الجزائر العديد من الجهود للنهوض بالقطاع الزراعي، والتي تمثلت أساسًا فيدعم التنمية الزراعية واستحداث العديد من الصيغ التمويلية للأنشطة الفلاحية والريفية؛
- تصدرت الجزائر قائمة الدول الإفريقية في مجال الأمن الغذائي لعام 2022 رغم التحديات الداخلية التي تواجهها والخارجية التي عاشها ويعيشها العالم ككل، مما جعلها في نفس المستوى مع أقوى دول العالم، وذلك نتيجة الجهود التي بذلتها مؤخرا وبالتحديد الدور الاستراتيجي الذي أوكلته لقطاع الزراعة.

وعلى الرغم من وصول الجزائر إلى نتائج جد مرضية إلا أن الظروف الدولية الراهنة وعلى رأسها الحرب الروسية على أوكرانيا تستدعي الحيطة والحذر وضرورة الحفاظ على هذه المكانة وتحسينها ضمانا لبقائها وحفاظا على سيادتها الغذائية والسياسية أيضا، وفي هذا السياق **نقترح جملة من التدابير** والتي تصب كلها في هدفٍ واحد وهو تحقيق أمن غذائي شامل للبلاد يحررها من التبعية للخارج ويضمن سيادتها في هذا المجال ويسهم في أمنها واستقرارها والتي نوجزها فيما يلي:

- تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي، وهذا بزيادة المراكز البحثية المتخصصة وتفعيلها وتطوير سياسة الإرشاد الزراعي ودعم التطور التقني والاستثمار في الابتكار من أجل التنمية الفلاحية والريفية المستدامة بغرض تحقيق الأمن الغذائي ؛
- تطوير استغلال المياه وتحديث طرق الري والحث على اقتناء البذور الجيدة واستخدام الأسمدة بشكلٍ واسع. بالإضافة إلى ضرورة مراعاة المتطلبات الضرورية للنهوض بالقطاع الزراعي خاصة في جانبه المتعلق بالزراعة الاستراتيجية في كل سياسة مالية أو نقدية؛
- العمل على التأثير في النمط الاستهلاكي للأفراد المبني بصفة أساسية على الحبوب وتنويعه بين المكونات الغذائية الأخرى؛

- إنشاء مخزون استراتيجي من السلع الغذائية والرئيسية بما يضمن استقرار الأسعار، ومواجهة مخاطر العجز الغذائي ولاسيما السلع الرئيسية، والحرص على تطوير عملية تخزين الحبوب بالطرق العصرية؛
- اعتماد نظام رقمنة يسمح بتسخير التقنيات الرقمية لدفع وتكييف الأفكار المبتكرة عالية الإمكانيات من حيث التأثير على إدارة المجال الفلاحي وسرعة تسييره؛
- تقديم المزيد من التحفيزات الكفيلة بجذب اليد العاملة المؤهلة لقطاع الزراعة؛
- مواصلة سياسات الدعم لترقية القطاع الزراعي مع القيام بدراسة تقييمية لسياسات الإصلاح السابقة للوقوف على نقاط الضعف فيها وتجنبها ونقاط القوة والقيام بدعمها؛
- زيادة مخصصات الدعم المالي الموجه للقطاع الزراعي وتوزيعه بالطريقة الصحيحة؛
- تنمية الزراعة الصحراوية بتفعيل استصلاح واستغلال هذه المناطق فمن المعلوم أن الصحراء الجزائرية تزخر بموارد وإمكانات كبيرة قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها من حيث فرص العمل والاحتياجات الغذائية للسكان، وبذلك يمكنها أن تلعب دورًا مهمًا في تحسين الأمن الغذائي للبلاد.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- **ابراهيم بن علي بن محمد السفياني. (2020). الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا "دراسة فقهية". مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 83.**
- أحمد سلامي. (2017). واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الإقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية استشرافية في الفترة 2020-1970. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 12.
- بوعراب رابح و فتح الله مسعودة .(2019) .تحليل دوال انتاج محاصيل الحبوب في الجزائر باستعمال نماذج المعطيات الطويلة .(Panel Data) الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية . الوادي الجزائر.
- حنان سفيان. (2020-2019). السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الإقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية. الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف 1: أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة.
- سلامي أسماء وسلامي أحمد .(2020) . الفجوة الغذائية للحبوب وانعكاسها على معدلات الإكتفاء الذاتي في الجزائر .مجلة الاستراتيجية والتنمية الصفحات173-153 .
- عبد القادر شويرفات وفارس فوضيل .(2016) .أثر السياسات الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر-دراسة تقييمية للبرامج المطبقة بين 2015-2000 .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية العدد السابع جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
- عبد الله مضحي وآخرون. (2012). الإكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الاقطار العربية 2015-2005. مجلة العلوم الزراعية العراقية 43(1)، الصفحات 146-130.

- علي مكيد و فريدة بن عياد. (2017). وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الانتاج خلال الفترة الممتدة 2013-2002. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 17، صفحة 2.
- فاطمة بكدي. (2013). إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012) . الجزائر: جامعة الجزائر 3، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة تخصص اقتصاد البيئة.
- فريق الخبراء رفيع المستوى. (2021). الأمن الغذائي والتغذية: بناء سردية عالمية نحو عام 2030. لجنة الأمن الغذائي العالمي.
- كرم سلام عبد الرؤوف سلام. (2022). الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب. المؤتمر الدولي العلمي الإفتراضي: الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب. برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والإقتصادية.
- لخضر بن فليس. (2021). تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية. مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، الصفحات 252-238.
- محمد الفضل يحياوي و عمر يحياوي. (2020). إشكالية الأمن الغذائي في ظل السياسات الفلاحية المطبقة بالجزائر. مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد1، الصفحات 12-24.
- مفتاح صالح ورحال فاطمة. (2013). دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001-2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. جامعة سطيف1 الجزائر: مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي .
- نادية عمراني. (2012). سياسات الجزائر في تحقيق الامن الغذائي. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد1، الصفحات 109-122.
- هاجر خلالفة. (2015). الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات. مجلة دفاتر المتوسط، المجلد2، العدد 1.
- هجيرة عمرون . (2017). واقع التنمية الريفية في الجزائر(السياسات-المشاكل-الآفاق). مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد4، العدد 2، الصفحات 1096-1110.
- (وزارة الفلاحة ,2022) .سبتمبر Retrieved from https://madr.gov.dz/rga-ar/28 .
- يوسف بن يزة. (جوان, 2018). محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية العدد 38.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية:

- direction des statistiques agricoles , & et des systemes d informations. (2019). statistique agricole: superficies et productions serie B. Algérie: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural.
- FAO. (2006). food security. FAO's Agriculture and Development Economics Division (ESA) with support from the FAO Netherlands Partnership. Retrieved from http://www.foodsecinfoaction.org/
- Maetz, M. (2013). food security-definitions and drivers. Retrieved from www.hungerexplained.org
- Wen Peng and Elliot M Berry. (2019). the concept of food security. encyclopedia of food security and sustainability; volume 2 , pp. 1-7.